GSR17
11-14 JULY 2017
NASSAU, BAHAMAS

لمبادئ التوجيهية الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

لعام 2017 (GSR 17) بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالحوافز السياساتية والتنظيمية لضمان النفاذ إلى الخدمات الرقمية بأسعار ميسورة

تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دائم التغير يحتاج إلى مهارات وبُعد نظر وابتكار.
وضع واستعمال أفضل الممارسات بالطريقة المثلى من أجل تسريع جهودنا لمواكبة التغير
والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لدفع التنمية.

نُظمت بمبادرة من
السيد براهيما سانو،
مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في الاتحاد الدولي للاتصالات

”إن الإمكانات الواعدة الثرية التي يزخر بها الاقتصاد الرقمي التحويلي في متناول أيدينا. ويحتاج العالم للمضي نحو نهج تنظيمي منفتح وتعاوني قائم على الحوافز، وتتسم قيادة هيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية بالغة في هذا المسعى. وستساعد هذه القيادة على احتياز منعرجات التغيير التكنولوجي العميق اليوم وعلى الإيفاء بإمكاناتها الواعدة الثرية غداً بفوائد تغيِّر حياة الملايين الغفيرة. وأنا على يقين من أن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لندوة هذا العام ستقدم إرشادات مفيدة في وضع أطر تنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأساس للاقتصاد الرقمي اليوم ومستقبلاً.“

تنسيق
السيد ستيفن بيرو،
الرئيس التنفيذي، هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA)، جزر البهاما

”إن المداولات التي أفرزت هذه المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات تمثل الحكمة الجماعية لعقود من الخبرة التنظيمية العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تطبَّق على النموذج الذي يواجه الهيئات التنظيمية، فيما يتكيف العالم مع الجيل التالي من التكنولوجيات ويدنو من التوصيلية الكلية. ويقر النهج التعاوني والتعاضدي إزاء التنظيم المتوخى في هذه المبادئ التوجيهية بأن على واضعي السياسات والمنظمين والصناعة أن يعملوا معاً للبر بوعد مكاسب تكنولوجيا الغد. وتفخر هيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) بتنسيق العملية الاستشارية هذا العام، ونحن على ثقة من أن المبادئ التوجيهية ستكون أداة لا تقدَّر بثمن في يد المنظمين الذين يصممون الأطر التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات بلداننا.“

المبادئ التوجيهية الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2017 (GSR17) بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالحوافز السياساتية والتنظيمية لضمان النفاذ إلى الخدمات الرقمية بأسعار ميسورة

إن الإمكانات الثرية التي يزخر بها الاقتصاد الرقمي التحويلي في متناول أيدينا. ويتيح العالم الرقمي مجموعة كبيرة من الفرص في قطاعات شتى كالزراعة والصحة والتعليم والخدمات المالية والذكاء الاصطناعي والإدارة العامة. ويمكن للخدمات الرقمية أن تمكّن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بشكل شامل.

ويؤدي التنظيم دوراً محورياً للمساعدة في ازدهار الأسواق سريعة التطور اليوم مع تشكيل أسواق مستقبلية لخدمات رقمية مبتكرة ومتوازنة وشاملة. وإن التنظيم الشامل والقائم على الحوافز والذي يدفعه التعاون على نحو متزايد لن يعود بالنفع على المستهلكين والأعمال فحسب وإنما سيساعد في التعجيل بتحقيق مستقبل رقمي لمليارات الأفراد الذين لا يزالون غير موصولين.

ونحن، منظمي الاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2017، ندرك أن ما من نموذج واحد شامل لأفضل الممارسات، ولكننا نتفق على أن تجارب البلدان يمكن أن تكون مفيدة وترشدنا نحو التميز التنظيمي. وفي النظام الإيكولوجي الرقمي متزايد التعقيد والدينامية، من المهم الاتفاق على مبادئ مشتركة ووضع قواعد واضحة وبسيطة.

ولذلك، قمنا بتحديد هذه المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات التنظيمية وإقرارها من أجل إتاحة خدمات رقمية للجميع بأسعار ميسورة.

أولاً – تعزيز الأساس التنظيمي للنفاذ إلى الخدمات الرقمية بأسعار ميسورة

واعترافاً بالقدرة التحويلية للأدوات التنظيمية التالية لتخفيض تكلفة نشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على الخدمات المقدمة للمستعمل النهائي، نؤكد مجدداً أهميتها وندعو إلى تعزيز وزيادة تبسيط القواعد والممارسات التنظيمية بشأن ما يلي:

- اعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط رقمية وطنية تسعى إلى ضمان إتاحة تكنولوجيات النطاق العريض وبروتوكول الإنترنت لأوساط المستعملين على أوسع نطاق ممكن والاستفادة منها.
- اعتماد نهج مرن وشفاف لتعزيز المنافسة القوية في مجال توفير النفاذ إلى الشبكات والخدمات الرقمية المقدمة للمستعمل النهائي.
- وضع أطر سياساتية وتنظيمية مرنة وقائمة على الحوافز وموجهة نحو السوق فيما يتعلق بتوزيع الطيف وتخصيصه لخدمات النطاق العريض.
- تعزيز شبكات الألياف البصرية العابرة للحدود وبناء شبكات رئيسية وطنية واسعة الانتشار تكملها بنية تحتية لاسلكية وساتلية للأرض حيثما يكون ذلك ضرورياً.
- مواءمة الطلب المحلي على الشبكات مع استخدام القدرات الدولية.
- تشجيع نشر نقاط تبادل الإنترنت، فضلاً عن شبكات توزيع المحتوى على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- إزالة الحواجز أمام دخول السوق على جميع المستويات واعتماد حوافز للنفاذ المفتوح وتقاسم البنية التحتية على الصعيدين الدولي والإقليمي، بهدف تخفيض تكلفة التوصيلية بالكبلات البحرية والشبكات الرئيسية الإقليمية للألياف البصرية والبنية التحتية الساتلية.
- اعتماد أنظمة الترخيص المبتكرة وتحفيز نماذج تجارية جديدة لتغطية المناطق النائية والريفية التي تدمج بشكل أكثر فعالية استخدام البنية التحتية للاتصالات الأرضية والساتلية والبحرية.
- تعزيز تقابل البنى التحتية المتعددة ونشرها بما في ذلك العمل مع الحكومة المحلية لرفع القيود على نشر البنى التحتية.
- رصد وتحديد أسعار التوصيل البيني للخدمات الثابتة والمتنقلة إذا لزم الأمر، بما في ذلك عن طريق المحاسبة التنظيمية السليمة.
- إلزام مقدمي الخدمات المهيمنين القائمين بتوفير نفاذ بالجملة غير متحيز إلى شبكاتهم لأغراض التوصيل البيني وتقاسم البنية التحتية.
- إتاحة إمكانية نقل الأرقام في الشبكات الثابتة والمتنقلة
- النظر في كفاءة رسوم الترخيص والطيف.
- استعمال استراتيجيات شمولية للنفاذ الشامل والخدمة الشاملة وآليات التمويل لتوسيع الشبكة والتوصيلية للمؤسسات العامة والمجتمع على السواء فضلاً عن تدابير تحفيز الطلب كتقديم إعانات إلى المستعملين النهائيين.
- تشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة ومبتكرة تعزز توفير تغطية بتكلفة أقل للمناطق الريفية والنائية.

ونذكّر بأهمية هذه التدابير والحوافز ونؤكدها مجدداً بصيغتها المجسدة في المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الصادرة عن الندوة في السنوات السابقة.

ثانياً – زيادة اعتماد الحوافز وتقييمها لتقديم الخدمات الرقمية

وتأسيساً على هذه الممارسات المعترف بها على نطاق واسع، ندعو، علاوةً على ذلك، إلى صقل النماذج التنظيمية الحالية للأسواق الرقمية في المستقبل آخذين في الاعتبار أن القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية تعتمد على عوامل متعددة تتعلق بالبنية التحتية للخدمات وتكلفتها وإعادة بيعها وتوفيرها.

وينبغي أن تبذل الحكومات والمنظمون المزيد من الجهود لمعالجة القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية واستعمالها من خلال تعزيز السياسات والتدابير التنظيمية من أجل:

- توفير حوافز تنظيمية وسياساتية للاستثمار في شبكات النطاق العريض عالية السرعة وعالية السعة.
- تحفيز المنافسة بين الأطراف الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات أخرى مما يجلب الفرص للابتكار وخفض الأسعار في الخدمات الرقمية.
- تشجيع الاستثمار المشترك والتشارك في الموقع والاستخدام المشترك للبنية التحتية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تقاسم البنية التحتية النشيطة وترتيبات التجوال الوطنية والتقاسم مع المرافق العامة الأخرى بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتخفيض أسعار المستهلك النهائي.
- تشجيع أصحاب الرخص بمن فيهم مشغلو الشبكات المتنقلة الافتراضية على إعادة بيع الخدمات المتنقلة.
- تعزيز اتفاقات التجوال المتنقل الإقليمي عبر الحدود.
- تشجيع إبرام اتفاقات تسمح بوضع حد أدنى من الشروط التقنية بين أصحاب الرخص الذين يشغلون شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبتحديد تعريفات التوصيل البيني استناداً إلى منهجية حسابية متفق عليها على أساس متبادل.
- تطبيق لوائح تعريفية متناسبة وشفافة، ويفضل أن تكون على مستوى البيع بالجملة في الأسواق حيث تفشل المنافسة في تحقيق نتائج مرضية من حيث القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية.
- تجنب الترتيبات الحصرية بشأن تسعير خدمات المستعمل النهائي وتعزيز وضع تعريفات عادلة وغير تمييزية.
- تيسير دخول مقدمي الخدمات الإلكترونية إلى السوق وعملياتهم.
- رصد وتطبيق تدابير الإنفاذ المناسبة ضد أي سلوك مناهض للمنافسة في أسواق الخدمات الرقمية.
- تعزيز الحوافز الضريبية وشبه الضريبية وغيرها لتشجيع المشغلين على خفض الأسعار، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى مقدمي البنية التحتية وكذلك على الأجهزة والمعدات الطرفية للمستعملين النهائيين.
- تهيئة بيئة تمكينية لمقدمي خدمات الحوسبة السحابية من خلال وضع مجموعة من السياسات التي تعزز أمن الشبكة وخصوصية البيانات، مما يمكّن من إتاحة الحوسبة السحابية كآلية رئيسية لتقديم الخدمات الرقمية يستعملها جميع أنواع الأطراف الفاعلة في السوق وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- القيام، عندما يكون استعمال مراكز البيانات التي تملكها الحكومة مطلوباً، بوضع استراتيجيات لتوحيد تلك المراكز والاستثمارات في مراكز البيانات ومن ثم تخفيض الإنفاق الحكومي مع تحسين إدارة الموارد السحابية بين الوكالات الحكومية.
- تحديد سياسة للمشتريات العامة من أجل الوكالات الحكومية لاعتماد واستعمال الخدمات الرقمية وكذلك المنصات التكنولوجية الأساسية، مثل الحوسبة السحابية والنطاق العريض المتنقل.
- استكشاف صيغ سياسة جديدة لمعالجة النفاذ ميسور التكلفة إلى الخدمات الرقمية لمختلف الفئات والمجتمعات المستهدفة وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق النفاذ الشامل بغض النظر عن الخصائص السكانية للمستعملين وموقعهم.
- تكييف قواعد ولوائح الإنفاذ وضمان آليات إنصاف مناسبة للمستهلكين فيما يتعلق بالخدمات الرقمية.
- تشجيع إنشاء أدوات موجهة للمستهلك وإتاحتها بشكل واسع لتمكين المستهلكين من العثور على أنسب عروض الخدمات بالنسبة إليهم وتخطيط تكاليف استعمالهم لخدمات البيانات والتحقق من جودة الخدمة وجودة التجربة والإبلاغ عنهما والإلمام بآليات الانتصاف والنفاذ إلى قائمة بالأجهزة المعتمدة.

ثالثاً – حوافز الجيل التالي من أجل خدمات رقمية ميسورة التكلفة

نرى أن من المهم أن تواصل أسواق اليوم سريعة التطور – الزاخرة بالتكنولوجيات والمنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة – ازدهارها ونموها.

ونؤكد من جديد كذلك أن وضع نهج مفتوح وتعاوني إزاء التنظيم يمكن أن يساهم إلى حد كبير في معالجة القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الرقمية. ويتعين على المنظمين من جميع القطاعات التي أصبحت فيها الخدمات الرقمية متاحة التعاون على نحو استباقي، وخصوصاً:

- الوصول إلى النظراء من المنظمين من قطاعات أخرى لوضع آليات ملموسة للتعاون الرسمي أو غير الرسمي.
- تشجيع تطوير الخدمات الشاملة لعدة قطاعات كالتجارة الإلكترونية والمعاملات المالية الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.
- التعاون مع المؤسسات الأكاديمية في دراسة واستباق التحديات التنظيمية ووضع سياسات للاستفادة من زيادة ظهور تكنولوجيات جديدة في الاقتصاد والمجتمع الرقميين.
- وضع التدابير المبتكرة والإبداعية موضع التنفيذ لتحفيز اعتماد الخدمات وإنشاء محتوى وتطبيقات مناسبة للظروف المحلية وحفظ التراث المحلي.
- تعزيز المهارات الرقمية للجميع التي تعتبر ضرورية للاعتماد الواسع للخدمات والتطبيقات الرقمية واستخدامها بكفاءة.
- الترويج على نطاق واسع لفوائد التكنولوجيات الجديدة في الاقتصاد والمجتمع الرقميين.